المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: العلاقة بين الفساد الاقتصادي والنمو الاقتصادي: دراسة تأصيلية نظرية
اسم الكاتب: أ.م.د زين العابدين محمد عبد الحسين
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/2660
تاريخ الاسترداد: 2026/09/17 15:09 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

العلاقة بين الفساد الاقتصادي والنمو الاقتصادي: دراسة تأصيلية نظرية

ا.م.د زين العابدين محمد عبد الحسين
كلية العلوم السياسية/ الجامعة المستنصرية
afs_912000@yahoo.com

الملخص:

الفساد الاقتصادي ليس أزمة فحسب تعاني منها الدول وانما هو مولد لأزمات متعددة وعلى كافة الاصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لما له من تأثير كبير على عملية النمو الاقتصادي، فالفساد ينطوي على تدمير مرتكزات الاقتصاد الكلي واهم مرتكز هو الدخل القومي الذي يعد مؤشراً رئيسياً لنمو اقتصاد البلد، فهنالك اشكال للفساد الاقتصادي تنخر في جسد الدولة وتضرب مرتكزاتها الاقتصادية وبالتالي تقف عائق امام نموهما وتقدمها الاقتصادي، وبالتالي فهنالك آثار سلبية للفساد الاقتصادي (الرشوة والاختلاس، الغش الصناعي والتجار، غسيل الاموال) على النمو الاقتصادي من خلال الدخل القومي، وتكون هذه الاثار مضاعفة وفق نظرية المضاعف والمعجل داخل مرتكزات الاقتصاد الكلي.

الكلمات المفتاحية: الفساد الاقتصادي، النظرية والتحليل الاقتصادي، النمو الاقتصادي.

تاريخ الاستلام :٢٠٢٣/٣/٩ تاريخ القبول:٢٠٢٣/٥/١ تاريخ النشر:٢٠٢٣/٦/١

The relationship between economic corruption and economic growth: a theoretical foundational study

Asist prof Dr.Zainulabdeen Mohammed
College of Political Science / Al-Mustansiriya University

Abstract:

Economic corruption is not only a crisis from which countries suffer, but a generator of multiple crises at all political, economic, and social levels, because of its great impact on the process of economic growth. There are forms of economic corruption that gnaw through the body of

the state and strike its economic foundations and thus stand as an obstacle to their growth and economic progress. Accordingly, the negative effects of economic corruption (bribery and embezzlement, industrial and merchant fraud, money laundering) on economic growth through national income, and these effects are multiply according to the theory. The multiplier and the accelerator within the macroeconomic anchors.

Keywords: Economic Corruption, Economic Theory And Analysis, Economic Growth.

مقدمة

يعد الفساد من الظواهر الاقتصادية التي لها تداعيات خطيرة على الدول سواء الدول المتقدمة او النامية، وان اختلف حجمه واثاره فهو موجود في كل زمان ومكان، وكل صناع السياسة الاقتصادية في تلك الدول وضعوا الفساد في اولويات اهتمامهم للحد منه سبيلاً لتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية.

ان المظهر الاكثر بروزا في آثار الفساد هو كلفته الاقتصادية، والذي يدخل في اطار هذه الكلفة مجموعة كبيرة من الاثار السلبية التي تنعكس النمو الاقتصادي.

وعليه يوضح البحث آثار الفساد على النمو الاقتصادي في الجانب النظري، إذ له انعكاسات سلبية خطيرة على النمو الاقتصادي من خلال حدوث اختلالات هيكلية على مستوى الاقتصاد الكلي، مثل ارتفاع معدلات التضخم، وتقليل فرص الاستثمار المحلي والاجنبي، وعرقلة التجارة الدولية وغيرها، لذا فقد استعرض البحث الجانب النظري ثلاثة اشكال او متغيرات من الفساد الاقتصادي تعمل على ضرب مرتكزات الاقتصاد الكلي، والذي يؤدي بالنتيجة الى انخفاض النمو الاقتصادي.

ولغرض دراسة هذه العلاقة نظرياً فقد حددنا متغيرات من الفساد الاقتصادي هي (الرشوة والاختلاس، الغش الصناعي والتجاري، غسيل الاموال)، حيث سنبين كيف ان هذه المتغيرات وبشكل نظري تعمل كعوامل معرقلة للنمو الاقتصادي.

اهمية البحث:

تنطلق اهمية البحث من بيان آثار الفساد الاقتصادي على النمو الاقتصادي من خلال آليات اقتصادية كلية نظرية، وبالتالي دراسة متغير الفساد وما ينعكس ذلك على النمو من خلال التأثير على الدخل القومي، وبيان اهمية آثار المضاعف والمعجل الاستثماري على النمو الاقتصادي.

اشكالية البحث:

تفشي الفساد الاقتصادي في مفاصل الدول ومؤسساتها ادى الى ضرب مرتكزات الاقتصاد الكلي وبالتالي انعكس على نموها الاقتصادي من خلال انخفاض الدخل القومي.

فرضية البحث:

تنطلق فرضية البحث من (ان هنالك علاقة عكسية سالبة بين الفساد الاقتصادي المتمثل بـ (الرشوة والاختلاس، الغش الصناعي والتجاري، غسيل الاموال) والنمو الاقتصادي المتمثل بالدخل القومي، ووفق هذه الفرضية يعطي المضاعف والمعجل مؤشر سلبي (انخفاض) في الدخل القومي بسبب ارتفاع حالات الفساد الاقتصادي).

منهجية البحث:

اعتمد الباحث لغرض تحقيق هدف الدراسة على المنهج الاستنباطي المعتمد على اسلوب التحليل الوصفي المستند على القوانين الرياضية النظرية، لإثبات الحقائق العلمية الداعمة لفرضية الدراسة.

المبحث الاول: تحليل العلاقة بين الرشوة والاختلاس والنمو الاقتصادي

يتضمن المبحث آثار الرشوة والاختلاس على النمو الاقتصادي كدراسة نظرية من خلال انعكاساته على الدخل القومي، وبالتالي آثار على مستوى الاقتصاد الكلي، فالرشاوى والاختلاسات لها انتشار واحد في العالم سواء كان مؤسسات القطاع الخاص ام المؤسسات الحكومية ولها انعكاساتها وآثارها.

المطلب الاول: اثر الرشوة والاختلاس على النمو الاقتصادي

تترك الرشاوى والاختلاسات اثاراً سلبية على النمو من خلال سلسلة من الآليات الاقتصادية، ووفق هذه السلسلة من الآثار الاقتصادية سنوضح كيف ان الرشاوى والاختلاسات تعمل على حصول التضخم ، وان ارتفاع تضخم يؤدي الى ارتفاع سعر الفائدة ، وارتفاع الاخير يؤدي بالنتيجة الى انخفاض الاستثمارات، وبالتالي انخفاض النمو الاقتصادي في الاقتصاد القومي، ويمكن توضيح هذه الاثار من خلال ما يلي:

تؤدي الرشاوى والاختلاسات الى زيادة الطلب الكلي من خلال الاصدار النقدي الجديد الذي يتسرب الى الاسواق، بالنسبة الى الرشاوى التي تؤخذ عن طريق المشاريع العامة للدولة،

كمشاريع البنى التحتية وغيرها التي لم تتسرب الى الخارج تعمل على زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات من خلال دخول هذه الاموال الى الاسواق المحلية ، باعتبار ان هذه الاموال منفقة من قبل الدولة، لذا تعمل على زيادة عرض النقد في الاقتصاد، والرشاوى التي تؤخذ من الشركات الاجنبية من خلال منح العقود لهذه الشركات تعد عملية تحويل الاموال من بلد المستثمر الاجنبي الى داخل البلد المعني، واذا ما تم تسريبها الى الخارج تضاف الى عرض النقد القديم فيزداد عرض النقد في الاسواق المحلية، وبالتالي زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات.

اما بالنسبة الى الاختلاسات، فالاختلاسات التي تحصل في الوزارات او مؤسسات الدولة والدوائر الاخرى سواء من قبل المسؤولين السياسيين او المراتب الوظيفية الاخرى، واختلاسات المشاريع العامة للدولة التي لم تتسرب الى الخارج فإنها تعمل على زيادة الطلب الكلي بنفس الالية السابقة للرشوة، ومن جانب اخر فان الرشاوى والاختلاسات التي تتسرب الى خارج البلد تعمل على انخفاض العرض الكلي، حيث ان تسرب هذه الاموال الى الخارج سواء كان عن طريق المسؤولين السياسيين او المراتب الوظيفية الأخرى تؤدي إلى انخفاض المدخرات (Savings) لان خروج هذه الاموال هو تسرب من الدخل التي من الممكن ان تدخل في المشاريع الانتاجية والخدمية، وان انخفاض المدخرات الـ(S) يؤدي الى انخفاض الاستثمارات (Investments)، وان انخفاض الاستثمارات الـ(I) يؤدي الى انخفاض الناتج المحلي الاجمالي، وبالتالي انخفاض العرض الكلي.

مما سبق ان زيادة الطلب الكلي وانخفاض العرض الكلي يؤدي الى ارتفاع المستوى العام للأسعار، وبذلك تتفاقم معدلات التضخم، مما يدل على وجود خلل في توازن الاقتصاد القومي بحسب معادلة توازن الاقتصاد القومي التي تنص على ان مجموع التسرب من الدخل يجب ان يساوي مجموع الاضافة (الحقن) للدخل، اي ان مجموع الاموال المضافة للدخل يجب ان تساوي مجموع الاموال المتسربة منه.

وعليه فان حالات الرشاوى والاختلاسات أدت بالاقتصاد إلى نمو كمية النقود مع انخفاض نمو الناتج المحلي الاجمالي (سلع وخدمات)، وان هذه الزيادة تسمى بزيادة ناتج الطلب بالنسبة للناتج المحلي الحقيقي (العراقية ٢٠١٠، ١٩). ويسمى هذا التضخم بتضخم سحب الطلب او فائض الطلب او تضخم المشترين بسبب زيادة طلب المشترين على السلع والخدمات (الجنابي بلا سنة، ١١٤).

ان تفاقم معدلات التضخم يؤثر في تكاليف الانتاج بسبب انخفاض القوة الشرائية للعملة النقدية ، مما يؤدي ذلك الى زيادة الطلب على راس المال لتغطية هذه التكاليف وبالتالي تزداد الحاجة الى التمويل ، لنفترض ان احدى تقديرات منشئات الاعمال اشارت الى ان كلفة خط انتاجي مقترح ضمن خطتها السنوية للسنة القادمة بلغت (٥٠) مليون دولار، وعندما أُريد تنفيذ الخط الانتاجي تبين ان هذا المبلغ لا يكفي لتغطية تكاليف اقامته، حيث كان يتطلب (٦٠) مليون دولار، وان هذه الزيادة ناتجة عن انخفاض قيمة العملة الوطنية بسبب ارتفاع معدل التضخم، مما انعكس ذلك على زيادة الطلب على راس المال من اجل سد النقص الحاصل في تكاليف المشروع وان هذه الزيادة ادت بدورها الى ارتفاع اسعار الفائدة على التمويل المقترض (محمد ٢٠١١، ٣-٤).

ان هذه الالية تكون في الدول الاستثمارية اما بالنسبة الى الدول التي تقل فيها الاستثمارات (البلدان النامية) مثل العراق فان معدلات التضخم تؤدي الى رفع اسعار الفائدة عن طريق زيادة طلب الافراد على اقتراض النقود لغرض شراء عقارات او سلع كمالية وغيرها، اي ان طلب المستثمرين على القروض يكون ضئيلا نظرا لقلة العمليات الاستثمارية فيه، في حين يزداد طلب الافراد على القروض لغرض شراء العقارات والسلع الكمالية، وفي ظل تفاقم معدلات التضخم تنخفض القيمة الحقيقية للعملة المحلية مما يؤدي ذلك الى زيادة طلب الافراد على القروض وان زيادة الطلب على القروض يؤدي الى ارتفاع اسعار الفائدة، فاذا قام فرد باقتراض مبلغ ٥ مليون دولار لشراء منزل بسعر فائدة ثابت على اقساط الاصل المرهون الخاص به 5% سنويا، وبتفاقم حالات التضخم تضاعفت كافة الدخول والاجور في حين بقيت الاقساط الاسمية للأصل المرهون كما هي في حين انخفضت تكلفتها الحقيقية الى النصف وبالتالي لن يحتاج هذا الفرد سوى القيام بالعمل لنصف الوقت الذي كان يستغرقه بالوقت السابق بالوفاء لتلك الاقساط، وبذلك ادى التضخم الى زيادة ثروته الحقيقية وبالمقابل ادى الى تخفيض القيمة الحقيقية من اقساط الاصل المرهون، ومن خلال هذه الالية يزداد طلب الافراد على القروض الذي يؤدي الى ارتفاع اسعار الفائدة (هاوس ٢٠٠٦، ٧٠٨). ومن ناحية اخرى فان البنك المركزي يعمل على تخفيض معدلات التضخم من خلال رفع اسعار الفائدة بالحد الاعلى له باعتبار ان هذه الخطوة من ضمن ادوات السياسة النقدية للبنك المركزي التي يستخدمها من اجل تخفيض او معالجة التضخم، فيتم رفع سعر الفائدة على الودائع لغرض اغراء الافراد والمؤسسات لإيداع اموالهم في المصارف التجارية (عريقات ٢٠٠٦، ١٦٤-١٦٥). لذا يطلب المقترضون (الدائنون) في ظل

حالات التضخم المتفاقمة علاوة تسمى بعلاوة التضخم (inflation premium)، ويرمز له (IP)، تضاف الى سعر الفائدة الحقيقي الخالية من المخاطرة (Risk)، ويرمز له (R)، فضلا عن علاوة التضخم ، وبهذا تصبح الفائدة المطلوبة (Rate):

$$Ra = R + IP$$

وقد يطلب بعض المقرضين علاوات على السيولة (Liquidity premium) ، ويرمز له بالرمز (LP)، والمقصود بالسيولة، قدرة اي موجود للتحول الى نقد بسرعة وبدون خساره ، وبالتالي مقياس لدرجة سيولة الادوات الاستثمارية (الاسهم والسندات)، كما يطلب البعض علاوة مخاطرة ائتمانية (credit risk premium)، ويرمز له (CRP)، وعلاوة استحقاق (Merit Premium)، ويرمز له (MP)، وبذلك تصبح معادله الفائدة التي يطلبها المقرض في ظل ظروف حالات التضخم المتفاقمة كما يلي: (محمد ٢٠١١، ٤).

$$Ra = R + IP + LP + CRP + MP$$

وفي ظل اسعار الفائدة المرتفعة ينخفض الاستثمار (I) بحسب العلاقة العكسية بين سعر الفائدة والاستثمار، حيث يقوم المستثمرون في العادة بالمقارنة ما بين العائد الذي يتوقعون الحصول عليه من الاصول الرأسمالية التي ينوون الانفاق في شرائها خلال فترة حياة تلك الاصول، مع كلفة تلك الاصول الرأسمالية والمتضمنة اسعار شرائها زائدا سعر الفائدة على الاموال المنفقة في شرائها، اي المقارنة بين الايرادات المتوقعة من الاصل الرأسمالي مدة حياته وسعر ذلك الاصل في وقت شرائه، وهي ما تسمى بالكفاءة الحدية لراس المال او الاستثمار (MEI) ويجري عادة خصم العائدات لسنوات المتوقعة لعمر الاصلي الرأسمالي، بحيث يتم خصمها للوقت الحاضر من اجل مقارنتها لسعر الاصل في الوقت الحالي (الادريسي ١٩٨٦، ٢٥٢).

مما سبق، ان ارتفاع سعر الفائدة بسبب ارتفاع نسبة التضخم كنتيجة لارتفاع حالات الرشاوى والاختلاسات يؤدي الى عزوف المستثمرين عن الاستثمار الذي يؤدي الى انخفاض الدخل بسبب انخفاض الاستثمارات، وبما أن الاستثمار يعد المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي وبالتالي دفع البلد إلى عملية التنمية الاقتصادية، لذا فان انخفاضه بسبب حالات الفساد يؤدي بالنتيجة إلى عرقلة عملية النمو الاقتصادي في البلد.

ويمكن توضيح العلاقة النظرية بين الرشوة والاختلاس والنمو الاقتصادي من خلال الشكل التالي:

شكل (١)

اثر الرشوة والاختلاس على النمو الاقتصادي

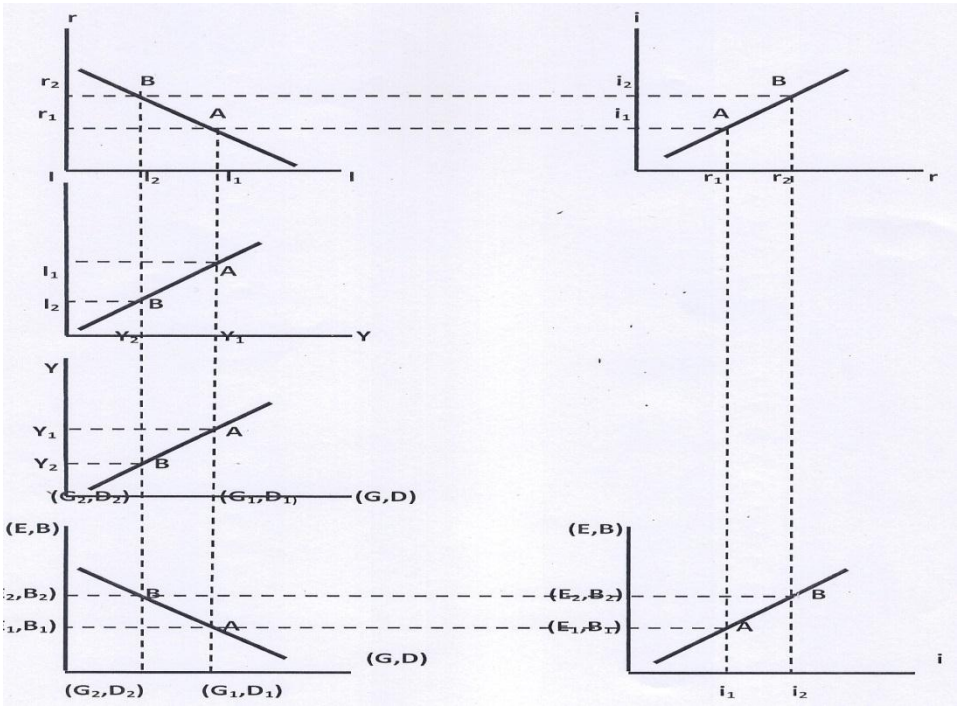

الشكل من إعداد الباحث

يتكون الشكل من ستة اقسام، يوضح القسم الاول العلاقة الطردية بين الرشوة (B) والاختلاس (E) كمتغير عن الفساد على المحور العمودي وبين التضخم (i) على المحور الافقي ، فلو افترضنا ان الرشاوى والاختلاسات عند مستوى (E_1,B_1) فان نسبة التضخم تتحدد عند المستوى (i_1) التي تمثلها النقطة (A) في الرسم ، وفي القسم الثاني، يقاس التضخم (i) على المحور العمودي كمتغير مستقل ، وسعر الفائدة (r) على المحور الافقي كمتغير تابع ، وبما ان التضخم عند المستوى (i_1) ، لذا يتحدد سعر الفائدة عند المستوى (r_1) ، وفي القسم الثالث، يقاس سعر الفائدة على المحور العمودي كمتغير مستقل ، والاستثمار (I) على المحور الافقي كمتغير تابع ، وبما ان سعر الفائدة عند المستوى (r_1) ، لذا يتحدد الاستثمار عند المستوى (I_1) ، وفي القسم الرابع، يقاس الاستثمار على المحور العمودي كمتغير مستقل ، والدخل (Y) على المحور الافقي كمتغير تابع ، وبما ان الاستثمار عند المستوى (I_1) ، لذا يتحدد الدخل عند المستوى (Y_1) ، وفي القسم الخامس، يقاس الدخل على المحور العمودي كمتغير مستقل ،

والنمو الاقتصادي (G,D) على المحور الأفقي كمتغير تابع ، وبما ان الدخل عند المستوى (Y_1) ، لذا يتحدد النمو الاقتصادي عند المستوى (G_1,D_1) ، وعند تقاطع الخطين في القسم السادس نصل إلى اثر الرشوة والاختلاس المحدد في القسم الاول عند مستوى (E_1,B_1) كمتغير مستقل على النمو الاقتصادي كمتغير تابع والذي تحدد عند مستوى (G_1,D_1) ، ولو ارتفعت الرشاوى والاختلاسات الى مستوى (E_2,B_2) التي تمثلها النقطة (B) كما موضح في القسم الأول من الشكل يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي الى مستوى (G_2,D_2) بنفس الآلية السابقة.

المطلب الثاني: الرشوة والاختلاس وأثر المضاعف والمعجل

مما سبق تم توضيح آثار الرشوة والاختلاس على النمو الاقتصادي، إلا أن هذه الآثار تكون مضاعفة وفق نظرية المضاعف والمعجل* ، وعليه سنوضح هذه الآلية بأرقام افتراضية من خلال ما يلي:

لنفترض ان حالات الرشاوى والاختلاسات في سنة ٢٠٢٢ في البلد المعني قد تم تقديرها حوالي ١٠٠ مليون دولار، ادت الى ارتفاع نسبة التضخم من 15% الى 17%، وان ارتفاع التضخم ادت الى ارتفاع سعر الفائدة من 5% الى 7%، وبحسب العلاقة العكسية بين سعر الفائدة والاستثمار انخفض الاستثمار وفقا لارتفاع سعر الفائدة حوالي 20 مليون دولار، وان هذا الانخفاض في الاستثمار يؤدي الى اثار مضاعفة في النمو الاقتصادي وفق نظرية المضاعف والمعجل، لذا سنوضح اثر المضاعف ومن ثم توضيح اثر التداخل بين المضاعف والمعجل.

اولاً/ الرشوة والاختلاس واثر المضاعف

* – يمكن تعريف المضاعف بانه معامل عددي بين مقدار الزيادة في الدخل القومي نتيجة للزيادة في الانفاق الاستثماري. ينظر الى: عبد السلام ياسين الادريسي، مصدر سابق، ٢٦٢.

– ويعرف المعجل بانه التغيرات النسبية في الاستثمار نسبة الى التغيرات النسبية في الاستهلاك ، ويمكن كتابته رياضياً: $In= A\ \Delta Y$

In: تمثل الاستثمار الصافي في الاقتصاد.

A: تمثل نسبة رأس المال للإنتاج.

Y: الناتج القومي.

يتضح من الصيغة الرياضية للمعجل، انه كلما ارتفع او انخفض الناتج القومي Y ارتفع او انخفض الاستثمار الصافي المشتق In. عبد السلام ياسين الادريسي، مصدر سابق، ص٢٧٤.

ان حصول الانخفاض في الاستثمار بمقدار ٢٠ مليون دولار بسبب حالات الرشاوى والاختلاسات يؤدي الى حصول انخفاضات متتالية في كل دورة إنفاق لنصل في النهاية الى انخفاض في الدخل القومي يفوق الانخفاض الأصلي الذي هو ٢٠ مليون دولار بعدة مرات، ويمكن توضيح ذلك من خلال صيغة المضاعف الرياضية:

$$K = \frac{1}{1 - MPC}$$

K: تمثل المضاعف

MPC: تمثل الميل الحدي للاستهلاك

وفي حالة الانخفاض نضيف إشارة السالب للبسط لتوضيح الانخفاضات في الدخل القومي، وعليه اذا افترضنا ان قيمة الميل الحدي للاستهلاك هي (0.77) سنحصل على:

$$K = \frac{-1}{1-0.77} = \frac{-20000000}{20000000-15400000}$$

$$= \frac{-20000000}{46000000} = -4.347826$$

يتضح من الصيغة الرياضية للمضاعف، ان انخفاض دولار واحد في الاستثمار بسبب حالات الرشوة والاختلاس ادى الى انخفاض في الدخل قدره 4.347826- دولار ، اي ينخفض الدخل لأكثر من اربع مرات عن مبلغ الانخفاض الاصلي للاستثمار، لذا فان انخفاض ٢٠ مليون دولار في الاستثمار سيولد انخفاضاً في الدخل القومي بمقدار 86956520-:

$$\Delta Y = -20000000 \times 4.347826 = -86956520$$

وبالتالي، فان آلية المضاعف أدت بالنتيجة إلى مضاعفة الآثار السلبية على النمو الاقتصادي.

ان الاساس في العلاقة بين الدخل والاستثمار تأتي من خلال الزيادة او الانخفاض في الانفاق الاستهلاكي الاتية من الزيادة او الانخفاض في الانفاق الاستثماري الاصلية، اذ ان انخفاض الانفاق الاستثماري بمقدار 20000000 دولار يؤدي الى حرمان مالكي عوامل الانتاج من استلام هذا الانفاق ، وبالتالي يحصل انخفاض لديهم بنفس قيمة الانفاق الاستثماري الاصلية، ومن ثم ينخفض الدخل القومي بنفس هذه القيمة، وبما ان هنالك انخفاض حصل لدى مالكي عوامل الانتاج لذا سوف يقومون بتوزيع هذا الانخفاض ما بين الانفاق الاستهلاكي والادخار بحسب الميل الحدي للاستهلاك (MPC) بالنسبة لهم، فاذا كانت قيمة الميل الحدي للاستهلاك هي (0.77)، فسوف يقومون بتخفيض انفاقهم الاستهلاكي الى 15400000 دولار،

وبتخفيض ادخارهم الى 4600000 دولار، وان انخفاض الانفاق الاستهلاكي لهؤلاء بمقدار ١٥٤٠٠٠٠٠ دولار سوف يؤدي الى انخفاض دخول اصحاب عوامل الانتاج المساهمين في انتاج السلع والخدمات، وبالتالي ينخفض الدخل القومي بهذا المقدار، وان هذا الانخفاض البالغ 15400000 دولار الحاصل لدى اصحاب عوامل الانتاج سوف يؤدي الى انخفاض انفاقهم الاستهلاكي بمقدار ميلهم الحدي للاستهلاك والذي هو (0.77)، فينخفض استهلاكهم الى 11858000 دولار، وبتخفيض ادخارهم الى الباقي من هذا الانخفاض والبالغ 3542000 دولار، وينخفض الدخل القومي مرة اخرى بمقدار الانخفاض الحاصل لهؤلاء، وهكذا تستمر العملية.

ثانياً/ الرشوة والاختلاس واثر التداخل بين المضاعف والمعجل

مما سبق وضحنا الية عمل المضاعف وتأثيره على الدخل القومي وبالتالي على النمو والتنمية الاقتصادية ، الا ان اثر المضاعف ليس نهائياً، بل ان هنالك اثر اخر يتفاعل مع المضاعف لينتج عنه اثار تفوق الاثار التي توصلنا اليها في اثر المضاعف ، والذي يطلق عليه بالمعجل، وبالتالي فان هذا التفاعل سوف يعمل على زيادة الانخفاض في الدخل القومي لأكثر من (86956520-) الذي توصل اليه اثر المضاعف، وهو ما يؤدي بالنتيجة الى زيادة الانخفاض في النمو الاقتصادي.

ان انخفاض الطلب الكلي نتيجة لانتقال دالة الاستثمار الى الاسفل وذلك بسبب حالات الرشوة والاختلاس التي ادت بالنتيجة الى ارتفاع سعر الفائدة، ستؤدي الى انخفاض الانفاق الاستهلاكي من خلال المضاعف كما وضحنا سابقاً، وان الانخفاض في مستوى الدخل الناتج عن الانخفاض الاصلي في الاستثمار، والانخفاض المشتق منها في الاستهلاك سوف يؤدي الى انخفاض الاستثمار المشتق بفعل المعجل، وان الانخفاض في الاستهلاك عن طريق المضاعف والانخفاض في الاستثمار المشتق عن طريق المضاعف سيؤديان الى انخفاض قوي وتراكمي في الدخل، وبالتالي سيؤدي ذلك الى انخفاض النمو الاقتصادي (الادريسي ١٩٨٦، ٢٧٧).

والجدول التالي يبين الانخفاض في الدخل القومي نتيجة انخفاض الاستثمار بمقدار ٢٠ مليون دولار من خلال التداخل بين المضاعف والمعجل:

جدول (١)

اثار تداخل المضاعف والمعجل على الدخل القومي

الفترة الزمنية (t)	الاستثمار الأصلي (I)	الاستثمار المشتق (i)	الاستهلاك (C)	الدخل القومي (Y)
٠	-20000000	٠	٠	-20000000
1	-20000000	-6668200	-15400000	-42068200
2	-20000000	-7357758.562	-32392514	-59750272.562
3	-20000000	-5895379.8128964	-46007709.87274	-71903089.685636
4	-20000000	-4051870.7571916	-55365379.057940	-79417249.815131
5	-20000000	-2505296.1287750	-61151282.357651	-83656578.486426
6	-20000000	-1413434.5722964	-64415565.434548	-85829000.006844
7	-20000000	-724307.05912271	-66088330.005270	-86812637.064392
8	-20000000	-327954.43135726	-66845730.539582	-87173687.970939
9	-20000000	-120376.98252175	-67123737.427623	-87244114.410144
10	-20000000	-23481.879325603	-67177968.095811	-87201449.975136
11	-20000000	-14224.74927586	-67145116.480855	-87130891.731579

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على:

يحيى غني النجار، الآثار الاقتصادية للفساد الاقتصادي، بحث منشور على الانترنت، ص ص١٥-١٦، من خلال الارتباط بالموقع:

http://www.nazaha.iq/body.asp?field=news_arabic&id=506

- قيمة كل عنصر في عمود الاستثمار الأصلي تمثل الانخفاض الحاصل في الإنفاق الاستثماري التي تم تقديرها عن حالات الرشوة والاختلاس.

- قيمة كل عنصر في عمود الاستهلاك= الدخل القومي للفترة السابقة × الميل الحدي للاستهلاك.

- قيمة كل عنصر في عمود الاستثمار المشتق= قيمة عنصر الاستهلاك – قيمة عنصر الاستهلاك في الفترة السابقة ×في معامل رأس المال.

– قيمة كل عنصر في عمود الدخل القومي= قيمة الانخفاض في الاستثمار الأصلي + قيمة الاستهلاك + قيمة الاستثمار المشتق في نفس الفترة الزمنية.

– لقد تم اعتماد معامل رأس المال في العراق الذي احتسبه الدكتور علي الدهوي خلال الفترة (1953–1972) والبالغ (0.433 أي 1.2.3).

– تشير اشارة (–) الى وجود الانخفاض في الانفاق والدخل.

يتضح من الجدول، ان الاستثمار الاصلي في الفترة (٠) ادى الى انخفاض الدخل بمقدار (٢٠٠٠٠٠٠٠) دولار، وهذا الانخفاض ادى الى حدوث انخفاض اخر في الدخل في الفترة (١) ، فاصبح الانخفاض في الدخل اكبر مما في السابق، وهكذا يستمر الدخل في الانخفاض حتى يصل في الفترة (٧) الى (86812637.064392–) دولار وهو قريب جدا من مبلغ الانخفاض في الدخل الذي تم احتسابه بموجب نظرية المضاعف والذي هو (86956520–) دولار ، ونلاحظ في الفترة (٨) ان الانخفاض في الدخل تفوق على الانخفاض المحتسب بموجب نظرية المضاعف، وازداد هذا الانخفاض في الفترة (٩) ليصل الى (87244114.410144–) دولار بفعل نظرية المعجل، لذا يمكن استخراج قيمة الانخفاض التي حققها المعجل من خلال ما يلي:

(87244114.410144) – (86956520) = 287594.410144

لذا فان قيمة الانخفاض في الدخل القومي التي خلقها المعّجل هي: –)

(287594.410144 دولار

المبحث الثاني: تحليل العلاقة بين الغش الصناعي والتجاري والنمو الاقتصادي

يعد الغش الصناعي والتجاري من العوامل الرئيسية المؤثرة في النمو الاقتصادي، اذ يعد احدى مرتكزات الفساد الاقتصادي الرئيسية التي تصب اثارها بشكل سلبي على الدخل القومي من خلال آليات اقتصادية كلية تصب في دورة الدخل وبالتالي على الاستثمارات وعرقلة الاقتصاد الوطني، لذا سيتم في هذا المبحث بيان الاثار النظرية للغش الصناعي والتجاري على النمو الاقتصادي.

المطلب الاول: اثر الغش الصناعي والتجاري على النمو الاقتصادي

ان لظاهرة الغش الصناعي والتجاري اثار سلبية على النمو الاقتصادي، اذ تعمل هذه الظاهرة على تدهور الاقتصاد المحلي من خلال عرقلة الاستثمار وانخفاضه، وهو ما يؤدي الى

انخفاض الدخل القومي وبالتالي انخفاض النمو الاقتصادي ، ويمكن توضيح هذه الالية من خلال ما يلي:

ان شراء السلع المغشوشة لا يفي بالغرض الذي يطلبه المستهلكون ولا تلبي احتياجاتهم، فلا يقدم المستهلك على شراء سلعه دون ان يتحقق له الاطمئنان في انه سيحصل على اعلى منفعة واكبر كمية وارخص ثمنا، وسلوكه الرشيد هذا متأتٍ من محدودية دخله المتاح وتعددية حاجاته، وبالتالي تلزمه المفاضلة بين حاجاته واختيار الأكثر ضرورة له، وعندما يستهلك الفرد سلع مغشوشة فسيجد نفسه قد جانب السلوك الاقتصادي الرشيد باختياره للسلعة غير المحققة لأهدافه الرشيدة، الامر الذي يتطلب منه المزيد من الانفاق لتعويض المنفعة المفقودة ومعالجة الاضرار المختلفة التي سببتها السلع المغشوشة، وبذلك يفقد المستهلك جزءا مهما من دخله دون ان يستفيد منه استفادة مناسبه (الخاقاني ٢٠٠٨، ١٤٣). فضلا عن ان شراء السلعة المغشوشة قد يؤدي الى حصول اضرار صحية تقتضي زيادة الانفاق الاستهلاكي لمراجعة طبيب و شراء دواء وقد تسبب تلفاً في جهاز منزلي (كشراء وقود مغشوش لمولدة المنزل) مما يقتضي زيادة نفقات الصيانة، وبالتالي يتزايد الانفاق الاستهلاكي بسبب التورط في السلع المغشوشة، وان زيادة الانفاق الاستهلاكي للفرد يؤدي الى انخفاض المدخرات بحسب العلاقة العكسية بين C و الS، اذ كلما تزداد النفقات الاستهلاكية كلما تنخفض كمية المبالغ المدخرة وقد يتم انفاق جميع الدخل لغرض الاستهلاك دون ادخار شيئاً منه، وفي هذه الحالة فان الدخل يساوي الاستهلاك، وان انخفاض المدخرات تؤدي الى انخفاض الاستثمارات، وان الاستثمار يعد مكوناً اساسياً من مكونات الدخل القومي، وانخفاضه يؤدي الى انخفاض الدخل القومي وبالتالي انخفاض النمو الاقتصادي، ومن جانب اخر، يؤثر انتشار السلع المغشوشة او المقلدة على الشركات والمنتجين الذين ينتجون السلع الاصلية والملتزمة بمعايير الجودة والمواصفات المطلوبة، ويظهر هذا الاثر من جانبين الاول: زيادة التكلفة النسبية بالنسبة لهذه الشركات بسبب التزامها بالمعايير والمواصفات المطلوبة للجودة والاتقان والتي تؤدي بدورها الى زيادة السلع في السوق، والثاني: انخفاض في مستوى مبيعات الشركات المنتجة للسلع الأصلية بسبب اتجاه اغلب الافراد نحو الاسعار المنخفضة، مما يؤدي ذلك لتعرضها للخسائر وانحسار استثماراتها في تلك المجالات، وبالتالي يعزف المنتجون عن الانتاج او الاستثمار في المجالات التي يكثر فيها استخدام السلع المغشوشة، مما يتسبب ذلك في هروب الاستثمارات المحلية الى الخارج مسببا خسارة الاقتصاد الوطني لإحدى دعائمه وهو الاستثمار، وبالتالي سيلحق الضرر بالنمو الاقتصادي (الحاقاني

٢٠٠٨، ١٤٦-١٤٧). والشكل التالي يوضح اثر الغش الصناعي والتجاري على النمو الاقتصادي:

شكل (٢) اثر الغش الصناعي والتجاري على النمو الاقتصادي

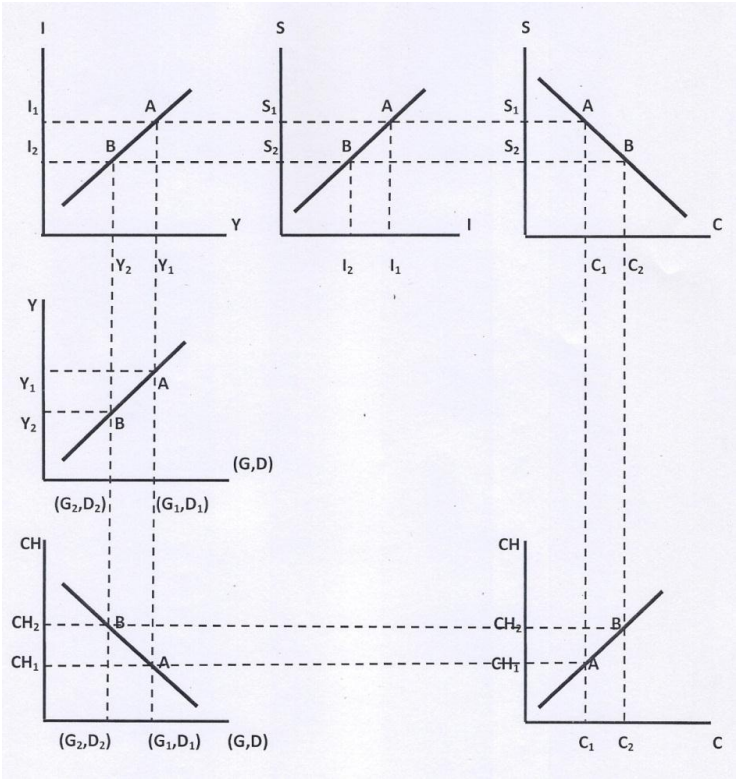

الشكل من إعداد الباحث

يتكون الشكل من ستة اقسام، يوضح القسم الاول العلاقة الطردية بين الغش الصناعي والتجاري (CH) كمتغير عن الفساد على المحور العمودي وبين الاستهلاك (C) على المحور الافقي، فلو افترضنا ان (CH) عند مستوى (CH_1) فان نسبة الاستهلاك تتحدد عند المستوى (C_1) التي تمثلها النقطة (A) في الرسم ، وفي القسم الثاني، يقاس الادخار (S) على المحور العمودي كمتغير تابع، والاستهلاك على المحور الافقي كمتغير مستقل، وقد تم قلب المتغيرين في الرسم لان ضرورة الرسم اجبرتنا على ذلك، وبما ان الاستهلاك عند المستوى (C_1) ، لذا يتحدد الادخار عند المستوى (S_1) ، وفي القسم الثالث، يقاس الادخار (S) على المحور العمودي كمتغير مستقل ، والاستثمار (I) على المحور الافقي كمتغير تابع ، وبما ان الادخار عند المستوى (S_1) ، لذا يتحدد الاستثمار عند المستوى (I_1) ، وفي القسم الرابع، يقاس الاستثمار على المحور العمودي كمتغير مستقل ، والدخل (Y) على المحور الافقي كمتغير تابع ، وبما ان الاستثمار عند المستوى (I_1) ، لذا يتحدد الدخل عند المستوى (Y_1) ، وفي القسم

الخامس، يقاس الدخل على المحور العمودي كمتغير مستقل ، والنمو الاقتصادي (G,D) على المحور الأفقي كمتغير تابع ، وبما ان الدخل عند المستوى (Y_1)، لذا يتحدد النمو الاقتصادي عند المستوى (G_1,D_1)، وعند تقاطع الخطين في القسم السادس نصل إلى اثر الغش الصناعي والتجاري المحدد في القسم الاول عند مستوى (CH_1) كمتغير مستقل على النمو الاقتصادي كمتغير تابع والذي يحدد عند مستوى (G_1,D_1)، ولو ارتفعت حالات الغش الصناعي والتجاري الى مستوى (CH_2) التي تمثلها النقطة (B) كما موضح في القسم الأول من الشكل يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي الى مستوى (G_2,D_2) بنفس الآلية السابقة.

المطلب الثاني: الغش الصناعي والتجاري واثر المضاعف والمعجل

مما سبق تم توضيح آثار الغش الصناعي والتجاري على النمو الاقتصادي، إلا أن هذه الآثار تكون مضاعفة وفق نظرية المضاعف والمعجل، وعليه سنوضح في هذا المطلب اثار المضاعف والمعجل على النمو الاقتصادي بأرقام افتراضية.

اولاً: الغش الصناعي والتجاري واثر المضاعف

وضحنا سابقا ان الغش الصناعي والتجاري يتسبب في ارتفاع الاستهلاك الذي يؤدي بدوره الى انخفاض الادخار وبالتالي انخفاض الاستثمار، فضلاً عن تسببه في خروج المستثمرين من السوق، وهو ما يؤدي بالنتيجة الى انخفاض الانفاق الاستثماري ، لذا نفترض ان حالات الغش الصناعي والتجاري في البلد المعني في سنة ٢٠٢٢ قد ادت بالنتيجة الى انخفاض الانفاق الاستثماري بمقدار 50 مليون دولار، وان هذا الانخفاض يؤدي الى حصول انخفاضات متتالية في كل دورة إنفاق لنصل في النهاية الى انخفاض في الدخل القومي يفوق الانخفاض الأصلي الذي هو 50 مليون دولار بعدة مرات، ويمكن توضيح ذلك من خلال الصيغة الرياضية للمضاعف البسيط:

$$K = \frac{1}{1-0.77}$$

وفي حالة الانخفاض نضيف إشارة السالب للبسط لتوضيح الانخفاضات في الدخل القومي، وعليه اذا افترضنا ان قيمة الميل الحدي للاستهلاك هي (0.77) سنحصل على:

$$K = \frac{-1}{1-0.77} = \frac{-50000000}{50000000-38500000}$$
$$= \frac{-50000000}{11500000} = -4.347826$$

يتضح من الصيغة الرياضية للمضاعف، ان انخفاض دولار واحد في الاستثمار بسبب حالات الغش الصناعي والتجاري ادى الى انخفاض في الدخل قدره 4.347826- دولار، اي

ينخفض الدخل لأكثر من اربعة مرات عن مبلغ الانخفاض الاصلي للاستثمار، لذا فإن انخفاض ٥٠ مليون دولار في الاستثمار سيولد انخفاض في الدخل القومي بمقدار 217391300-:

$$\Delta Y = -50000000 \times 4.347826 = -217391300$$

وبما أن انخفاض الدخل القومي ينعكس بشكل سلبي على النمو الاقتصادي، لذا فان آلية المضاعف أدت بالنتيجة إلى مضاعفة الآثار السلبية على النمو الاقتصادي.

ثانياً: الغش الصناعي والتجاري واثر التداخل بين المضاعف والمعجل

وضحنا في محور الرشوة والاختلاس كيف ان التداخل بين المضاعف والمعجل ينتج اثار على الدخل القومي تفوق الاثار التي توصلت اليها في نظرية المضاعف، وبالتالي فان هذا التفاعل في الغش الصناعي والتجاري سوف يعمل على زيادة الانخفاض في الدخل القومي لأكثر من 217391300- الذي توصل اليه اثر المضاعف، وهو ما يؤدي بالنتيجة الى زيادة الانخفاض في النمو الاقتصادي.والجدول التالي يبين الانخفاض في الدخل القومي نتيجة انخفاض الانفاق الاستثماري بمقدار ٥٠ مليون دولار من خلال التداخل بين المضاعف والمعجل:

جدول (٢) آثار تداخل المضاعف والمعجل على الدخل القومي

الفترة الزمنية (t)	الاستثمار الأصلي (I)	الاستثمار المشتق (i)	الاستهلاك (C)	الدخل القومي (Y)
٠	-50000000	٠	٠	-50000000
1	-50000000	-16670500	-38500000	-105170500
2	-50000000	-18394396.405	-٨٠٩٨١٢٨٥	-149375681.405
3	-50000000	-14738449.532241	-115019274.68185	-179757724.21409
4	-50000000	-10129676.892978	-138413447.64484	-198543124.53781
5	-50000000	-6263240.3219339	-152878205.89411	-209141446.21604
6	-50000000	-3533586.4307415	-161038913.58635	-214572500.01709
7	-50000000	-1810767.6478089	-165220825.01316	-217031592.66096
8	-50000000	-819886.07839536	-167114326.34894	-217934212.42733
9	-50000000	-695017.22010822	-167809343.56904	-218504360.78914
10	-50000000	-190039.16531558	-168248357.80764	-218438450.97291
11	-50000000	-21974.99182833	-168197607.24914	-218175632.25731

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على:

يحيى غني النجار، الآثار الاقتصادية للفساد الاقتصادي، بحث منشور على الانترنت، ص ص١٥-١٦، من خلال الارتباط بالموقع:

http://www.nazaha.iq/body.asp?field=news_arabic&id=506

- قيمة كل عنصر في عمود الاستثمار الأصلي تمثل الانخفاض الحاصل في الإنفاق الاستثماري التي تم تقديرها عن حالات الغش الصناعي والتجاري.

- قيمة كل عنصر في عمود الاستهلاك= الدخل القومي للفترة السابقة × الميل الحدي للاستهلاك.

- قيمة كل عنصر في عمود الاستثمار المشتق= قيمة عنصر الاستهلاك – قيمة عنصر الاستهلاك في الفترة السابقة ×في معامل رأس المال.

- قيمة كل عنصر في عمود الدخل القومي= قيمة الانخفاض في الاستثمار الأصلي + قيمة الاستهلاك + قيمة الاستثمار المشتق في نفس الفترة الزمنية.

- لقد تم اعتماد معامل رأس المال في العراق الذي احتسبه الدكتور علي الدهوي خلال الفترة (1953-1972) والبالغ (0.433 أي 1.2.3).

- تم افتراض قيمة الميل الحدي للاستهلاك بمقدار (0.77)

- تشير اشارة (-) الى وجود الانخفاض في الانفاق والدخل.

يتضح من الجدول، ان الاستثمار الاصلي في الفترة (٠) ادى الى انخفاض الدخل بمقدار (-50000000) دولار، وهذا الانخفاض ادى الى حدوث انخفاض اخر في الدخل في الفترة (١) ، فاصبح الانخفاض في الدخل اكبر مما في السابق، وهكذا يستمر الدخل في الانخفاض حتى يصل في الفترة (٧) الى (-217031592.66096) دولار، وهو قريب جدا من مبلغ الانخفاض في الدخل الذي تم احتسابه بموجب نظرية المضاعف والذي هو (-217391300) دولار ، ونلاحظ في الفترة (٨) ان الانخفاض في الدخل تفوق على الانخفاض المحتسب بموجب نظرية المضاعف، وازداد هذا الانخفاض في الفترة (٩) ليصل الى (-218504360.78914) دولار بفعل نظرية المعجل، لذا يمكن استخراج قيمة الانخفاض التي حققها المعجل من خلال ما يلي:

(218504360.78914) – (217391300) = 1113060.78914

لذا فان قيمة الانخفاض في الدخل القومي التي خلقها المعّجل هي: (-1113060.78914) دولار.

المبحث الثالث: تحليل العلاقة بين غسيل الاموال والنمو الاقتصادي

يترك متغير غسيل الاموال آثار كبيرة على النمو الاقتصادي من خلال آليات اقتصادية كلية تتعلق بدورة الدخل القومي وتسريب الاموال خارج الاقتصاد الوطني، وانعدام المنافسة بين المستثمرين، لذا سيتم خلال هذا المبحث بيان الاثار النظرية لغسيل الاموال على النمو الاقتصادي.

المطلب الاول: اثر غسيل الاموال على النمو الاقتصادي

عند دراسة اثار غسيل الاموال على النمو الاقتصادي يتضح لنا ان هذه الظاهرة تعكس اثار سلبية من خلال تأثيرها على الاقتصاد المحلي، اذ تعمل هذه الظاهرة على تدهور الاقتصاد المحلي من خلال اثرها السلبي على الدخل القومي والاستثمار، وبالتالي تأثيرها على الدخل القومي، **اذ** يكون اثر غسيل الأموال على الدخل القومي في اتجاهين:

الأول: تؤدي الأموال القذرة التي يكون مصدرها من البلد المعني نتيجة حالات الفساد الإداري والمالي، والتي تغسل وتستثمر في الخارج الى انخفاض الدخل القومي، حيث يتم استقطاع الاموال المودعة الى خارج البلد من الدخل القومي، مما يؤدي ذلك الى انخفاض المدخرات وانخفاض الاستثمارات وبالتالي انخفاض العرض الكلي من جهة، وحرمان الاقتصاد من استثمار هذه الأموال من جهة اخرى، وبالتالي عدم تحقيق قيمه مضافه للدخل القومي (عبود ٢٠٠٧، ٨٤).

الثاني: اما بالنسبة الى الاموال التي تغسل في داخل البلد المعني، فان غاسلي الاموال لا يهتمون بتوظيف اموالهم في مشروعات تخدم الاقتصاد الوطني بقدر اهتمامهم على تغيير هوية وطبيعة هذه الاموال غير المشروعة، حيث ان غاسلي الاموال في حالة تملكهم المشروعات الاستثمارية كوسيلة للغسل لا يهتمون بتحقيق اقصى ربح ممكن، بل قد يشترون مشروعات خاسرة ويبيعون المنتجات باقل من ثمنها السوق، اذ ينصب اهتمامهم على تدوير اموالهم لتبدو كما لو كانت من مصادر مشروعه دون ان يضعوا في اعتبارهم الجدوى الاقتصادية للمشروع، مما يؤدي ذلك الى الاخلال بقواعد المنافسة العادية وشروطها، اذ تنعدم المنافسة المفترضة في السوق ويخرج منها المنافسون الذين ينتجون لتعظيم ارباحهم، مما قد ينتهي الامر لاحتكار غسيل الاموال للسوق، وان انعدام المنافسة الحرة بين المستثمرين ووصول السوق الى حالات الاحتكار تؤدي الى انخفاض مستوى الانتاجية في الاقتصاد ومن ثم انخفاض الدخل القومي، وان انخفاض الاخير يعد مؤشراً سلبياً للنمو الاقتصادي (السن ٢٠٠٨، ٣١).

المطلب الثاني: غسيل الاموال واثر المضاعف

مما سبق تم توضيح آثار غسيل الاموال على النمو الاقتصادي، إلا أن هذه الآثار تكون مضاعفة وفق نظرية المضاعف، وعليه سنوضح في هذا المطلب اثار المضاعف على النمو الاقتصادي بأرقام افتراضية من خلال ما يلي:

وضحنا سابقا أن الأموال القذرة التي يكون مصدرها من البلد المعني، والتي تغسل وتستثمر في الخارج تؤدي الى انخفاض الدخل القوم ، الذي يؤدي بدوره الى انخفاض الادخار وبالتالي انخفاض الاستثمار، وهو ما يؤدي بالنتيجة الى انخفاض الانفاق الاستثماري، والاموال القذرة الداخلة الى البلد تعمل على انخفاض الاستثمار الذي يؤدي بدوره الى انخفاض الدخل القومي، اي ان هنالك استثمار مشتق يعتمد على مستوى الدخل القومي، واستثمار مستقل عن الدخل القومي.

يتأثر الاستثمار بمستوى الدخل القومي فضلا عن تأثره بالعلاقة بين سعر الفائدة والكفاءة الحدية للاستثمار، وفي هذا الصدد اختلف كينز عن الكلاسيك عندما بين ان الادخار والاستثمار يتأثران بالدخل القومي علاوة على التأثير بسعر الفائدة، في حين اقتصرت العلاقة الكلاسيكية على الاستثمار وسعر الفائدة ، اي ان كينز جعل الاستثمار دالة لسعر الفائدة والدخل القومي: (الادريسي ١٩٨٦، ٢٦٧-٢٦٩).

$$I = I (r , Y)$$

وان هذه العلاقة التي جاء بها كينز تشبه العلاقة بين الدخل والاستهلاك ، حيث ان:

$$I = e + f (Y)$$

ان (e) تمثل الاستثمار المستقل، و (Y) تمثل الميل الحدي للاستثمار (MPI)* ، اي ان حجم الاستثمار يعتمد على مستوى الدخل القومي ويتغير بتغيره ، وهذا النوع من الاستثمار يدعى بالاستثمار المشتق ، وبالتالي المضاعف هنا مركباً، اي يعتمد على الميل الحدي للاستهلاك نتيجة الاستثمار المستقل وعلى الميل الحدي للاستثمار نتيجة الاستثمار المشتق، وفي حالة غسيل الاموال يتضح لنا ان الاموال القذرة التي غسلت واستثمرت داخل البلد المعني ادت الى

* يقصد بالميل الحدي للاستثمار (MPI): التغير في الاستثمار على التغير في الدخل القومي ، اي: MPI= ΔI / ΔY. ينظر الى: عبد السلام ياسين الادريسي، مصدر سابق، ص٢٦٧.

انخفاض الاستثمار المستقل، والاموال القذرة التي غسلت واستثمرت خارج البلد ادت الى انخفاض الاستثمار المشتق نتيجة لانخفاض الدخل القومي، لذا سيكون هنا المضاعف مركباً، اي ان كل حلقة من حلقات مضاعفة انخفاض الدخل سوف تتضمن انخفاض في الاستهلاك بموجب (MPC)، وانخفاض في الاستثمار بموجب (MPI)، لذا فان الدخل في الحلقة التالية سيكون اقل في حالة الانخفاض مما ينخفض في المضاعف البسيط ، ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي:

لنفترض ان الاموال التي غسلت واستثمرت داخل البلد المعني في سنة ٢٠٢٢ قد ادت بالنتيجة الى انخفاض الانفاق الاستثماري (الاستثمار المستقل) بمقدار (٣٠٠٠٠٠٠٠٠-) دولار ، والاموال التي تم تهريبها وغسلت واستثمرت خارج البلد قد ادت الى انخفاض الدخل القومي بمقدار (٢٥٠٠٠٠٠٠٠٠-) دولار، وان انخفاض الدخل قد ادى الى انخفاض الاستثمار المشتق بمقدار (٤٢٥٠٠٠٠٠٠-) دولار، اي بنسبة (0.17) من الدخل القومي ، وان هذا الانخفاض في الانفاق الاستثماري المستقل والمشتق الذي هو (٧٢٥٠٠٠٠٠٠-) دولار يؤدي الى حصول انخفاضات متتالية في كل دورة إنفاق لنصل في النهاية الى انخفاض في الدخل القومي يفوق الانخفاض الأصلي بعدة مرات، ويمكن توضيح ذلك من خلال صيغة المضاعف المركب الرياضية:

$$K = \frac{1}{1 - MPC - MPI}$$

K: تمثل المضاعف

MPC: تمثل الميل الحدي للاستهلاك

MPI: تمثل الميل الحدي للاستثمار

وفي حالة الانخفاض نضيف إشارة السالب للبسط لتوضيح الانخفاضات في الدخل القومي، وعليه اذا افترضنا ان قيمة الميل الحدي للاستهلاك هي (0.77)، وقيمة الميل الحدي للاستثمار هي (0.17) سنحصل على:

$$K = \frac{-1}{1-0.77-0.17} = \frac{-٧٢٥٠٠٠٠٠٠}{٧٢٥٠٠٠٠٠٠-٥٥٨٢٥٠٠٠٠-123250000}$$

$$= \frac{-٧٢٥٠٠٠٠٠٠}{43500000} = -16.666$$

يتضح من الصيغة الرياضية للمضاعف المركب، ان انخفاض دولار واحد في الاستثمار بسبب حالات غسيل الاموال ادى الى انخفاض في الدخل قدره 16.666− دولار ، اي ينخفض

الدخل لاكثر من ١٦ مرة عن مبلغ الانخفاض الاصلي للاستثمار، لذا فان انخفاض ٧٢٥٠٠٠٠٠٠– دولار في الاستثمار سيولد انخفاض في الدخل القومي بمقدار –12082850000:

$$\Delta Y = -725000000 \times 16.666 = -12082850000$$

وبما أن انخفاض الدخل القومي ينعكس بشكل سلبي على النمو الاقتصادي، لذا فان آلية المضاعف المركب أدت بالنتيجة إلى مضاعفة الآثار السلبية، وبالتالي فان هذا الانخفاض يفوق الانخفاض الذي سببه المضاعف البسيط بعدة مرات. ينظر الشكلان (٣،٤).

شكل (٣) اثر غسيل الأموال على النمو الاقتصادي من خلال المضاعف البسيط

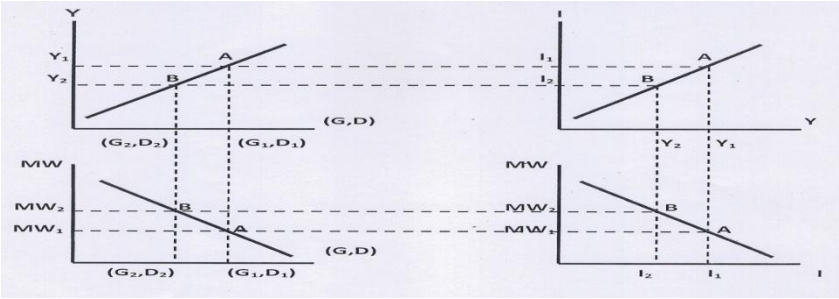

الشكل من إعداد الباحث

يتكون الشكل من اربعة اقسام، يوضح القسم الاول العلاقة العكسية بين غسيل الاموال (MW) كمتغير عن الفساد على المحور العمودي وبين الاستثمار (I) على المحور الافقي، فلو افترضنا ان (MW) عند مستوى (MW_1) فان نسبة (I) تتحدد عند المستوى (I_1) التي تمثلها النقطة (A) من الرسم، وفي القسم الثاني، يقاس الاستثمار (I) على المحور العمودي كمتغير مستقل، والدخل (Y) على المحور الافقي كمتغير تابع، وبما ان الاستثمار عند المستوى (I_1)، لذا يتحدد الدخل عند المستوى (Y_1)، وفي القسم الثالث، يقاس الدخل (Y) على المحور العمودي كمتغير مستقل، والنمو الاقتصادي (G,D) على المحور الأفقي كمتغير تابع، وبما ان الدخل عند المستوى (Y_1)، لذا يتحدد النمو الاقتصادي عند المستوى (G_1,D_1)، وعند تقاطع الخطين في القسم الرابع نصل إلى اثر الغش الصناعي والتجاري المحدد في القسم الاول عند مستوى (MW_1) كمتغير مستقل على النمو الاقتصادي كمتغير تابع والذي تحدد عند مستوى (G_1,D_1)، ولو ارتفعت حالات غسيل الاموال الى مستوى (MW_2) التي تمثلها النقطة (B) كما موضح في

القسم الأول من الشكل يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي الى مستوى (G_2,D_2) بنفس الآلية السابقة.

شكل (٤) اثر غسيل الأموال على النمو الاقتصادي من خلال المضاعف المركب

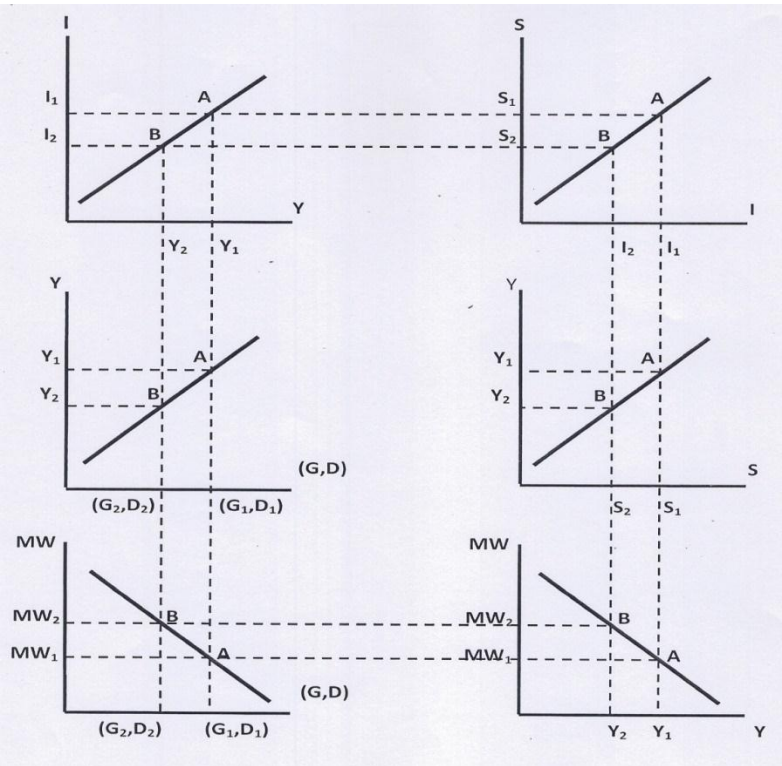

الشكل من إعداد الباحث

يتكون الشكل من ستة اقسام، يوضح القسم الاول العلاقة العكسية بين غسيل الاموال (MW) كمتغير عن الفساد على المحور العمودي وبين الدخل (Y) على المحور الافقي، فلو افترضنا ان (MW) عند مستوى (MW_1) فان نسبة (Y) تتحدد عند المستوى (Y_1) التي تمثلها النقطة (A) من الرسم، وفي القسم الثاني، يقاس الدخل (Y) على المحور العمودي كمتغير مستقل، والادخار (S) على المحور الافقي كمتغير تابع، وبما ان الدخل عند المستوى (Y_1)، لذا يتحدد الادخار عند المستوى (S_1)، وفي القسم الثالث، يقاس الادخار (S) على المحور العمودي كمتغير مستقل، والاستثمار (I) على المحور الافقي كمتغير تابع ، وبما ان الادخار عند المستوى (S_1)، لذا يتحدد الاستثمار عند المستوى (I_1)، وفي القسم الرابع، يقاس الاستثمار على المحور العمودي كمتغير مستقل، والدخل (Y) على المحور الافقي كمتغير تابع، وبما ان الاستثمار عند المستوى (I_1)، لذا يتحدد الدخل عند المستوى (Y_1)، وفي القسم الخامس، يقاس

الدخل (Y) على المحور العمودي كمتغير مستقل، والنمو الاقتصادي (G,D) على المحور الأفقي كمتغير تابع، وبما ان الدخل عند المستوى (Y_1)، لذا يتحدد النمو الاقتصادي عند المستوى (G_1,D_1)، وعند تقاطع الخطين في القسم السادس نصل إلى اثر غسيل الاموال المحدد في القسم الاول عند مستوى (MW_1) كمتغير مستقل على النمو الاقتصادي كمتغير تابع والذي تحدد عند مستوى (G_1,D_1)، ولو ارتفعت حالات غسيل الأموال الى مستوى (MW_2) التي تمثلها النقطة (B) كما موضح في القسم الأول من الشكل يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي الى مستوى (G_2,D_2) بنفس الآلية السابقة.

الخاتمة

للفساد الاقتصادي اثارة كبيرة على اقتصاديات الدول، فله انتشار واسع وكبير في مؤسسات القطاعين العام والخاص، لذا صبت الجهود والدراسات للقضاء على الفساد او التقليل منه، الى ان الفساد مستشري وله اذرع ليس فقط على المستوى الاقتصادي وانما السياسي والاجتماعي والاداري وغيرها، لذا فان مرحلة التنظير لبيان اثار ومعالجة الفساد جدا ضرورية، فدراسة الجانب النظري مرحلة مهمه للجانب الواقعي او التطبيقي، وقد خصص هذا البحث لدراسة الاثار النظرية للفساد الاقتصادي على النمو الاقتصادي من خلال تحديد متغيرات اقتصادية لها اثار سلبية كبيرة على النمو والدخل القومي، مما ادى الى عرقلة الاقتصاد الكلي من خلال اليات المضاعف والمعجل، وبالتالي انعكس سلبا على توازنات الاقتصاد الكلي، وقد بين البحث اثار كل متغير للفساد الاقتصادي على النمو الاقتصادي من خلال الية نظرية معينة، وقد صبت الجهود لبيان هذه الاثار من خلال ارقام افتراضية تبين فروض البحث واشكاليته.

- الاستنتاجات

١- للفساد الاقتصادي اثار اقتصادية كبيرة على النمو الاقتصادي، من خلال ما يسببه من انخفاض في الدخل القومي.

٢- تؤدي الرشاوى والاختلاسات الى ترك اثار سلبية على النمو الاقتصادي من خلال ارتفاع معدلات التضخم وبالتالي ارتفاع اسعار الفائدة الذي يؤدي بدوره الى انخفاض الاستثمارات الـ(I)، وبما ان الاستثمار يعد المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، لذا فان

انخفاضه بسبب حالات الرشاوى والاختلاسات يؤدي الى عرقلة النمو الاقتصادي في البلد المعني.

٣- يؤدي الغش الصناعي والتجاري الى آثار سلبية على النمو الاقتصادي من خلال زيادة الانفاق الاستهلاكي بسبب السلع المغشوشة، الذي يؤدي الى انخفاض المدخرات وبالتالي انخفاض الاستثمارات والدخل الذي ينعكس بدورة بشكل سلبي على النمو الاقتصادي.

٤- هنالك آثار سلبية كبيرة لغسيل الاموال على النمو الاقتصادي من خلال حالات الفساد المالي التي تغسل وتستثمر في خارج البلد المعني الذي يؤدي الى انخفاض الدخل القومي من خلال انخفاض الادخار والاستثمار الذي ينعكس بدوره بشكل سلبي على النمو الاقتصادي.

٥- تترك نظرية المضاعف والمعجل آثار سلبية مضاعفة على الدخل القومي وبالتالي النمو الاقتصادي من خلال الفساد الاقتصادي (الرشاوى والاختلاسات، الغش الصناعي والتجاري، غسيل الاموال).

قائمة المصادر

- **المصادر باللغة العربية**

١- عريقات، حربي محمد موسى. ٢٠٠٦. *مبادئ الاقتصاد التحليل الكلي*. الاردن: دار وائل للنشر والتوزيع، ط١.

٢- عبود، سالم محمد. ٢٠٠٧. *ظاهرة غسيل الاموال – المشكلة- الاثار- المعالجة*. جامعة بغداد. دار المرتضى للطباعة والنشر، بلا طبعة.

٣- هاوس، ساموبلسون – نورد. ٢٠٠٦. *علم الاقتصاد*. لبنان: مكتبة لبنان ناشرون ط١.

٤- السن، عادل عبد العزيز. ٢٠٠٨. *غسل الاموال من منظور قانوني واقتصادي واداري*. القاهرة: اصدارات المنظمة العربية للتنمية الادارية، جامعة الدول العربية، امبرشن للطباعة، بلا طبعة.

٥- الادريسي، عبد السلام ياسين. ١٩٨٦. *الاقتصاد الكلي*. البصرة: مطبعة جامعة البصرة، بلا طبعة.

٦- الجنابي، هيثم عبد القادر. بلا سنة. *أساسيات علم الاقتصاد الكلي*. بغداد: دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، بلا طبعه.

٧- الخاقاني، حسين جابر عبد الحميد. ٢٠٠٨. الفساد الاقتصادي وآثاره على عملية التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد- قسم الاقتصاد، جامعة بغداد.

٨- وزارة التخطيط العراقية. ٢٠١٠. الجهاز المركزي للإحصاء، "التضخم في الاقتصاد العراقي".

٩- محمد، حاكم محسن. ٢٠١١. "اثر التضخم ومعدلات الفائدة في اسعار الصرف"، بحث منشور على الانترنت: http://www.ahlulbaitonline.com/karbala/html/jurnal/1/athar.htm

المصادر باللغة الانكليزية

1- Erekat, Harbi Muhammad Musa. 2006. mabadi aliaqtisad altahlil alkili [*Principles of Economics Macro Analysis*]. Jordan: Dar Wael for Publishing and Distribution, 1st edition.

2- Abboud, Salem Mohammed. 2007. zahirat ghasil alamwal - almushkilatu- alathari- almuealijatu [*The phenomenon of money laundering - the problem – effects – treatment*]. University of Baghdad. Dar Al-Mortada for printing and publishing, without edition.

3- House, Samuelson-Nord. 2006. eilm aliaqtisadi [*Economy science*]. Lebanon: Library of Lebanon Publishers, 1st edition.

4- Age, Adel Abdel Aziz. 2008. ghusl alamwal min manzur qanunayin waiqtisadiin wadary [*Money Laundering from a Legal, Economic and Administrative Perspective*]. Cairo: Publications of the Arab Organization for Administrative Development, League of Arab States, Impression Printing, without edition.

5- Al-Idrisi, Abdel-Salam Yassin. 1986. *alaiqtisad alkli [Macroeconomics*]. Basra: Basra University Press, without edition.

6- Al-Janabi, Haitham Abdel-Qader. no year. asasiaat eilm aliaqtisad alkili [*Fundamentals of Macroeconomics*]. Baghdad: Scientific Book House for printing, publishing and distribution, without edition.

7- Al-Khaqani, Hussein Jaber Abdul-Hamid. 2008. alfasad alaiqtisadiu watharuh ealaa eamaliat altanmiat alaiqtisadiat fi albuldan alnaamiati [Economic corruption and its effects on the process of economic development in developing countries], unpublished doctoral thesis College of Administration and Economics - Department of Economics, University of Baghdad.

8- Iraqi Ministry of Planning. 2010. Central Statistical Organization, altadakhum fi alaiqtisad aleiraqii *[* "Inflation in the Iraqi Economy"]

9- Muhammad, Hakim Mohsen. 2011. athar altadakhum wamueadalat alfayidat fi asear alsarafi ["The effect of inflation and interest rates on exchange rates"], research published on the Internet: http://www.ahlulbaitonline.com/karbala/html/jurnal/1/athar.htm